ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

قادة "الناتو" بحاجة إلى حوار صريح مع الرئيس التركي

سونر جاغابتاي

من وجهة نظر الغرب، يمكن تشبيه الحكومة التركية بأحد الأقرباء المقربين الذي يعاني من مشكلة تعاطي المخدرات: فقد أصبح الرئيس رجب طيب أردوغان مدمناً على السلطوية. وتكون الآثار على الأسرة مدمرة - وفي هذه الحالة الأسرة هي «حلف شمال الأطلسي» («الناتو»)، الذي يضم تركيا منذ عام ١٩٥٢. لقد حان الوقت لكي يجري الرئيس الأمريكي ترامب والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وهما رئيسا دولتين رئيسيتين في «حلف شمال الأطلسي»، حوار توضيحي مع أردوغان بشأن تصرفاته العشوائية التي ستؤدي إلى دمار بلاده.

وفي هذا الصدد، لم تكن المحادثة الهاتفية التي جرت في الرابع العشرين من كانون الثاني/ يناير الحالي بين ترامب وأردوغان، والتي أثارت بعد ذلك خلافاً علنياً بين الرئيس التركي والبيت الأبيض حول ما نوقش، الطريقة التي ينبغي أن تسير بها الأمور على وجه التحديد. من الممكن أن تكون التدخّلات محرجة، وعندما يتحدّث كل من ترامب وماكرون بقوة إلى أردوغان بشأن حالة الديمقراطية التركية، ينبغي أن يجري ذلك بصورة غير علنية، ومن المرجح أن يستمع أردوغان إلى هذين الزعيمين في التحالف.

لقد أظهر الرئيس ترامب قدراً من الصبر حتى الآن مع العملية العسكرية التركية المستمرة ضد الميليشيات الكردية في شمال سوريا، التي يعتبرها أردوغان بأنها تشكل تهديداً وجودياً بالنسبة إليه. وهذا من شأنه أن يجعل الزعيم التركي أكثر ميلاً للاستماع إلى الرئيس الأمريكي.

غير أن أردوغان يواجه مشكلة. فعلى الرغم من كافة الجهود التي يبذلها لبناء أغلبية مستقرة كأساس لنظامه الجديد، إلاّ أن سياساته المتمثلة في تشويه صورة المعارضة ولّدت مجتمعاً مستقطباً بشكل عميق. فقد أصبح نصف الشعب التركي يحتقره ولن يقبله أبداً كزعيم له. لكن أردوغان فشل في إدراك ذلك، وأصبح أكثر استبداداً منذ استفتاء عام ٢٠١٧ الذي منحه صلاحيات رئاسية واسعة. وسيسهم مسار أردوغان الحالي في زيادة حدّة الأزمة في تركيا، الأمر الذي قد يزكي نيران النزاع المدني.

لدى تركيا تاريخ حافل من قتال الشوارع بين اليمين واليسار يعود إلى السبعينيات. والخطر الأكبر الذي يواجه البلاد في الوقت الحالي هو أنّ بعض العناصر المعارضة لأردوغان، وخاصة التي تنتمي إلى اليسار المتشدّد، ستتوصل إلى نتيجة بأن التصويت عديم الفائدة، وبالتالي ستتخلى عن الديمقراطية وتندفع إلى التطرف. ومن شأن التطرف اليساري أن يُثير رداً من المعسكر المؤيد لأردوغان، الذي يضم المحافظين والإسلاميين المتطرفين. فخلال الانقلاب الفاشل عام ٢٠١٦، ضحّى مئات من أنصار أردوغان بأرواحهم للدفاع عنه.

أما روسيا التي تتمتع بعلاقات تاريخية مع الجهات المعارضة لأردوغان - من بينها «حزب العمال الكردستاني»، وهي جماعة إرهابية - فستعمل على تقويض [سلطة] الرئيس التركي. ولا يرغب فلاديمير بوتين باستبدال أردوغان. فما يريده فقط هو تفاقم حدة الأزمة في تركيا. فهدف موسكو الرئيسي هو إضعاف حلف «الناتو». وسيعزز هذا الهدف كَوْن تركيا مُقعدة جراء الانقسام العنيف بين معسكرات مؤيدة لإردوغان ومعارضة له. ومن الواضح أن هذا الاتجاه لا يصب في مصلحة الولايات المتحدة.

إن واشنطن وحلفاءها في «حلف شمال الأطلسي» بحاجة إلى إشراك أردوغان والتحاور معه، مع الاستثمار على نطاق أوسع في مستقبل تركيا واستقرارها. فأردوغان هو الرئيس في النهاية، ولكن تركيا أكبر من أردوغان. وبالتالي الحاجة إلى تدخل الأسرة.

يجب على كل من ترامب وماكرون بناء الثقة مع أردوغان، الذي يتمتع بانسجام شخصي مع كليهما. يجب أن يتحدثا إليه بشكل صريح، كما يفعل أفراد الأسرة مع أقربائهم المشاكسين. ينبغي على ترامب وماكرون وضع إعادة إرساء الديمقراطية شرطاً مسبقاً أساسياً لإقامة علاقات جيدة مع أردوغان في المستقبل. وعليهما أن يخبراه بأنهما يعتبران تركيا فرداً من الأسرة، وأنهما قلقان من استقرار تركيا، ولكنهما أيضاً على استعداد للاستماع إلى مخاوفه ومساعدته على تغيير مساره.

ينبغي أن يكون الحافز هنا بأن يَعِد ترامب بدعم اردوغان ضد خصوم تركيا، ولا سيما روسيا وإيران، اللتان تقوّضان مصالح تركيا بدءاً من سوريا إلى شبه جزيرة القرم.

والأهم من ذلك، يجب على ترامب وماكرون أن يتعهدا بالنأي بنفسيهما عن «وحدات حماية الشعب»، الميليشيا الكردية السورية التي تدور في فلك «حزب العمال الكردستاني»، التي اعتمدت عليها فرنسا والولايات المتحدة لهزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية». وقبل التزام الرئيس الأمريكي بذلك، سيحتاج ترامب إلى التوفيق بين جنرالاته. إذ تختلف آراء بعض عناصر الجيش الأمريكي، بمن فيهم أولئك في القيادة المركزية، فيما يتعلق بسياسة البيت الأبيض بشأن «وحدات حماية الشعب»، إذ يتصوّرون قيام علاقة طويلة الأمد مع الجماعة. لذلك، سيتعين على ترامب إصدار توجيهات واضحة إلى مختلف قطاعات الحكومة بأن الأمر لن يكون كذلك.

ويعارض الأتراك بصورة عامة تقريباً قيام أي تعاون بين «وحدات حماية الشعب» وحلفاء أنقرة في منظمة «حلف شمال الأطلسي». وتوفر هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» فرصة ملائمة لترامب وماكرون للابتعاد عن الجماعة. ومن شأن هذا الموقف أن يسمح لكل من الرئيس الأمريكي والفرنسي بإبداء إخلاصهما من خلال التواصل مع أردوغان في الوقت الذي يمدان فيه جسور التآزر مع المجتمع التركي الأوسع.

يتعيّن على حلف «الناتو» أن يكون صديقا أفضل للديمقراطية التركية. وهذه ليست دعوة لمشروع بناء ديمقراطية معقدة، لأن تركيا هي بالفعل ديمقراطية. ولا ينبغي على حلفاء تركيا «سوى» دعم الحيز السياسي في تركيا ليبقى مفتوحاً وتنافسياً، والمساعدة في حماية حرية تكوين الجمعيات والتجمع والإعلام والتعبير.

على دول «الناتو» أن لا تقلق من رد فعل أردوغان: فهو خائف جداً من روسيا، عدو تركيا التاريخي، ولن ينظر في فكّ التحالف. ففي الفترة التي سبقت استفتاء عام ٢٠١٧، الذي فاز به أردوغان بفارق بسيط، تفوّقت النسخة التركية من «سبوتنيك»، وسيلة الإعلام الروسية الرئيسية التي تبث معلومات مضلّلة على الإنترنت، إلى حد بعيد على وسائل الإعلام الأجنبية الأخرى في تركيا في نشر إصداراتها الخاصة من الأخبار. فقد شنت بشكل حصري تقريباً حملات ضد أردوغان.

ومن خلال مساعدة أردوغان حالياً على التخلص من عاداته الاستبدادية، بإمكان كل من ترامب وماكرون منع حدوث السيناريو المرعب وهو إصابة تركيا بالشلل نتيجة ميولها الذاتية التدمير. وهذه هي أسوأ حالة يمكن أن تتعامل معها أسرة أي مدمن

عبر البوابة السورية.. هذا ما تبحث عنه أوربا في المنطقة

طوني خوري

يلاحظ متتبعو التطورات في منطقة الشرق الاوسط، ان التركيز الاوروبي ينصب حالياً على البحث عن دور فاعل في منطقة الشرق الاوسط ان عبر لبنان او عبر سوريا.

ففي لبنان، كان التدخل الفرنسي في قضية الاقامة الجبرية واحتجاز رئيس الحكومة سعد الحريري، اساسياً وفاعلاً رغم الموقف الاميركي الرافض لما حصل مع الحريري. وكان لافتاً وقوف الاوروبيين جميعاً ضد قرار الرئيس الاميركي دونالد ترامب اعلان القدس عاصمة «اسرائيل»، وتمسكهم بحل الدولتين وفق الشروط السابقة التي تم الاتفاق عليها.

اما سوريا، فتعتبر بالنسبة الى اوروبا فرصة ذهبية لتثبيت نفسها مجدداً على الساحة، انما بصعوبة كبيرة نظراً الى تواجد قوتين اساسيتين هما روسيا والولايات المتحدة الاميركية، وتواجد قوتين اضافيتين بحكم الامر الواقع هما ايران وتركيا. ويجهد الاوروبيون في سبيل عدم غيابهم عن الساحة السورية، لذلك يدخلون انفسهم تارة عبر قضية النازحين وطوراً عبر الاعراب عن القلق من العمليات العسكرية الميدانية.

في قضية النازحين، يفرض الاوروبيون انفسهم في المسألة من وجهة نظر تفيد بأنهم معنيون بما يحصل في دول الجوار والتغييرات التي قد تطرأ على هذه الدول بفعل تواجد النازحين، ويستشهدون بلبنان كمثال لهذا الامر، لذلك عمدت فرنسا الى حث الاتحاد الاوروبي على التحضير لمؤتمر في بروكسل يخصص لدعم الدول التي تستضيف النازحين السوريين، فتبقى كلمتهم موجودة على الساحة الشرق اوسطية. اضافة الى ذلك، لا يمكن لاحد ان ينكر التأثير المباشر لهذه الازمة على القارة الاوروبيّة بشكل عام، بعد ان عانت الدول الاوروبية كلها من تدفّق النازحين واللاجئين السوريين اليها، والمشاكل التي سببها هذا الامر. لذلك، كان لا بد من التعاطي مع الموضوع بشكل مباشر، والتدخل بقوة في هذا الملف والاحاطة به من كل جوانبه.

على خط آخر، أدّى التدخل العسكري التركي في سوريا، الى استنفار الاوروبيين وتدخلهم من خلال التعبير عن قلقهم من مجرى الاحداث وتأثيرها على الوضع العام في هذا البلد، وبلغ بهم الامر الى حد الطلب من تركيا تنسيق عمليتها العسكرية في عفرين مع الحلفاء في أوروبا. هذا الامر ان دل على شيء، فعلى مدى الحاجة الاوروبية للبقاء على الساحة السورية، وتوجيه رسالة الى موسكو وواشنطن مفادها ان دول القارة العجوز لن تقبل باستفرادهما للادوار في سوريا، وان تنسيق تركيا معهما فقط لا يرضيها باعتبار انه من الناحية الجغرافية، تبقى اوروبا اقرب الى سوريا من روسيا واميركا، وبالتالي، فإن التأثيرات السورية ستطال الدول الاوروبية وليس من المسموح اغفال هذا الامر او التعاطي معه على اساس ما سيحصل بعد تطور الاحداث وتلقي العواقب فقط..

وتأتي هذه التدخلات من قبل اوروبا في ظل تباعد في العلاقة مع واشنطن، وفتور في العلاقة مع موسكو، وهذا ما يجعل الامر اكثر تعقيداً للاوروبيين، لكن الرهان يبقى على اعتبار اوروبا ان من غير الممكن اقصاؤها كلياً عن الاوضاع في المنطقة وخصوصاً في سوريا، نظراً الى دورها الحيوي دبلوماسياً وسياسياً واجتماعياً. ويدرك الاوروبيون ايضاً ان اي اعتبار لاعتماد قوى اجنبية لحفظ السلام او غيره، من شأنه ان يستعين بشكل اساسي بالقوات العسكرية من دول اوروبا قبل التطلع الى دول اخرى، على غرار قوات "اليونيفيل" في لبنان.

وعليه، يمكن القول ان الدور الاوروبي في المنطقة لم يمت، ولو انه تراجع بشكل كبير، وسيبقى اصحابه يحاولون بشتى الطرق اعادة احياء نفوذهم قدر الامكان، وربما قد يعمدون الى استغلال الصراع الاميركي-الروسي للانفتاح على احدهما اكثر من الآخر، مع افضلية لروسيا في هذا السياق كونها تحتاج الى تخفيف التوتر مع اوروبا، وقد يشكل هذا الامر مقايضة جيدة للطرفين، قد تبصر النور قريباً.

وثيقة "ترامب – روسيا".. ما هي؟ وماذا بعد نشرها؟

أثار كشف السرية عن مذكرة اللجنة الدائمة للاستخبارات في الكونغرس بشأن التحقيقات في التدخل الروسي بالانتخابات الرئاسية الأميركية عام ٢٠١٦ ردود فعل متباينة وتحليلات وتعليقات وضعت الموضوع في صدر قوائم الأخبار، ليس في أميركا فقط، بل في أنحاء مختلفة حول العالم.

الوثيقة عبارة عن مذكرة عن تحقيق لجنة الاستخبارات في الكونغرس بشأن موضوع علاقة حملة ترامب الانتخابية مع روسيا، وفيها بحثت اللجنة معلومات سرية تتعلق بأجهزة الاستخبارات ومكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) ووزارة العدل.

وتعلق التحقيق باحتمال تحايل "إف بي آي" ووزارة العدل لاستصدار أمر تجسس على مواطن أميركي، هو كارتر بيج، أحد المسؤولين في حملة ترامب الانتخابية، بما يتعارض مع الدستور.

ومع الأغلبية التي يتمتع بها الحزب الجمهوري في مجلسي الكونغرس، أرادت اللجنة الكشف عن نتائج أعمالها وهو ما يحتاج موافقة الرئيس التي أعطى الأمر بكشف السرية عنها فنشرت.

ويرى الجمهوريون وترامب بالطبع، أن نشرها في الصالح العام كي يعرف الشعب الأميركي أن "إف بي آي" ووزارة العدل ربما تآمروا عليه بما يفقد التحقيقات حول التدخل الروسي بالانتخابات الرئاسية قدرا من المصداقية.

بينما يرى الحزب الديمقراطي، وبعض الجمهوريين مثل السيناتور جون ماكين، أن كشف سرية الوثيقة يفقد الشعب الأميركي الثقة في سلطات إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات ويضر بالصالح العام.

ماذا جاء في الوثيقة؟

تتركز تحقيقات اللجنة، وبالتالي مذكرتها التي كشفت عنها السرية، على عميل الاستخبارات البريطانية السابق كريستوفر ستيل الذي قدم لمكتب التحقيقات الفيدرالي ملفا عن علاقة شخصيات في حملة ترامب الانتخابية مع روسيا.

وحين تقدمت وزارة العدل و"إف بي آي" للحصول على إذن استخباراتي للتجسس على كارتر بيج لم يفصح عن تفاصيل تتعلق بما صار يعرف باسم "دوسيه ستيل" او "ملف ستيل"، الذي يشك في أنه "مفبرك" بقصد تشويه حملة ترامب الانتخابية.

وتحديدا لم تبلغ محكمة الاستخبارات التي تمنح إذن التجسس على مواطن أميركي بأن كريستوفر ستيل أعد الملف بطلب من حملة هيلاري كلينتون والحزب الديمقراطي، وأنه حصل على مبالغ تصل إلى ١٦٠ ألف دولار.

وتقول الوثيقة إن مسؤولي "إف بي آي" ووزارة العدل كانوا على علم بموقف ستيل، الذي أعرب صراحة عن أنه لا يريد أن ينجح ترامب أو يصبح رئيسا لأميركا.

ورغم أن موضوع دوسيه ستيل ليس جديدا، وأثير إعلاميا من قبل، إلا أن الوثيقة تضع مكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة العدل وأجهزة الاستخبارات في موقف حرج، وكأنها تآمرت جميعها على حملة ترامب في موضوع الاتصالات مع روسيا.

الاستخبارات البريطانية

ويذكر "دوسيه ستيل"، الذي أزعج المخابرات البريطانية الكشف عنه، بدوسيه شهير آخر مطلع القرن الحالي أعدته الاستخبارات البريطانية أيضا، كان السند القانوني لغزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣.

وعرف ذلك إعلاميا باسم "دوسيه بلير" إذ أن رئيس الوزراء البريطاني الأسبق استخدمه لتبرير الغزو على أساس أن العراق قادر على إنتاج سلاح نووي خلال فترة وجيزة، وهو ما اتضح كذبه فيما بعد وكلف بريطانيا مقتل خبير الأسلحة ديفيد كيلي، واستقالة مدير "بي بي سي" والصحفي الذي كشف زيف الدوسيه.

واتضح فيما بعد أن أغلبية ما تضمنه دوسيه بلير تجميع تلفيقي لمعلومات غير موثقة من الإنترنت، لم تفلح المخابرات في تبريرها بالقول إن المخابرات المصرية ساعدتها بالقدر الأكبر في إعداد الدوسيه.

وقبل إعلان الكشف عن سرية وثيقة لجنة الاستخبارات في الكونغرس كان حديث الإعلام البريطاني كله عن الضرر الذي يمكن أن يلحق بالاستخبارات البريطانية وطرق جمعها للمعلومات إذا أعلنت أي تفاصيل عن "دوسيه ستيل".

وإذا كانت المذكرة لا تتضمن تفاصيل حول دوسيه ستيل، إلا أن الكشف عن دور عميل استخبارات بريطاني سابق، لا شك يؤثر على التعاون الاستخباراتي المستقبلي عبر الأطلسي بين لندن وواشنطن.

الخلاصة

ربما لا يحسم الكشف عن مذكرة لجنة الكونغرس التحقيقات حول دور روسي في الانتخابات الرئاسية الأميركية في ٢٠١٦، لكن لا شك سيكون له تبعات لا يمكن تجاهلها:

أولها زيادة الشقاق بين الرئيس دونالد ترامب وسلطات إنفاذ القانون وأجهزة المخابرات، وثانيها أن هناك رؤوسا في مكتب التحقيقات ووزارة العدل وربما أجهزة الاستخبارات "قد تطير".

وأخطرها بالطبع أن تستمر قضية التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية في التفاعل بطرق أخرى، ونتيجة ذلك تآكل ثقة الناس في صحة تلك الانتخابات بغض النظر عن التفاصيل القانونية.

سكاي نيوز

السعودية والإمارت، صراع النفوذ

امين ابو راشد

بعد نحو ثلاث سنواتٍ من "عواصف الحزم" السعودية، يبدو ان التورُّط في اليمن للمملكة وحلفائها يتنقل بين نشوة نصر موهوم تنتاب تحالف العدوان السعودي على أشلاء أطفال اليمن، تليها مراحل انتكاسات نتيجة صمود الجيش واللجان الشعبية، ولعل التطورات في الجنوب هي قِمَّة هذه الإنتكاسات، نتيجة خلاف سعودي – إماراتي على ما تعتقده الدولتان قالب جبنة، ومن شروط الإمارات في بداية دخولها ضمن التحالف ضد اليمن أن تحظى بهيمنة على سواحل وموانئ الجنوب.

تقول صحيفة "الثورة" اليمنية، أن كلاً من السعودية والإمارات تعملان على تأجيج الأزمة في اليمن، وأن "ماراثون الإستقطاب والفرز وإعلان الانشقاقات والتخندق، استمر بوتيرة عالية بين "المجلس الانتقالي" المدعوم من الإمارات، ومليشيا الرئيس المستقيل الفار عبد ربه منصور هادي المدعوم من السعودية، في تفاعلاتٍ استبقت الحلول الملغومة لتحالف العدوان، بانتقال عدواها إلى المحافظات المجاورة لعدن، لتتضاءل معها فرص الحل السلمي وسط مخاوف جدية من خطر انزلاق المحافظات الجنوبية كلها في نفق الحرب الأهلية"

ونتيجة ضراوة الإشتباكات الأخيرة، وصل منذ يومين وفد عسكري وأمني مشترك من السعودية والإمارات إلى عدن، للوقوف على استجابة الأطراف المعنية لقرار قيادة تحالف العدوان بوقف إطلاق النار، لكن النار غير المنظورة بين السعودية والإمارات لن تخمد في المدى المنظور على خلفية أطماعهما في خيرات اليمن.

الأزمة في جنوب اليمن تتواصل مع إجماع يمني جنوبي – شمالي أن عبد ربه منصور هادي قد انتهى ولا عودة له الى اليمن، ولا شك ان محاولة العدوان تشكيل حكومة يمنية جديدة، لإرضاء شريحة من أبناء الجنوب في التمثيل داخل هذه الحكومة ووعود تفعيل الخدمات للمواطنين

الجنوبيين، هي مهزلة، لأن لا حكومة عميلة للخارج سيرضى بها الشعب اليمني، ومصيرها لو تم تشكيلها لن يكون أفضل من مصير الحكومة الحالية .

والإنفصال عن الشمال وإعلان اليمن الجنوبي دولة مستقلة كما كانت قبل إعادة توحيد الشطرين عام ١٩٩٠، هو مطلب مُزمِن لجماعة "الحراك الجنوبي"، لكن دخول القاعدة ومنظمات إرهابية أخرى الى محافظات حضرموت وأبين وشبوة في الجنوب مع تواجد في بعض مناطق عدن، خلق أجواء توتُّر دائم، عجِزت السعودية عن مواجهته، ولجأت الإمارات هناك الى الإستعانة بجماعات سلفية لضرب الأخوان المسلمين في تصفية حسابات معهم على الأرض اليمنية.

وأمام تعارض المصالح في الجنوب اليمني، يواجه المواطنون الجنوبيون المخاطر ومنها ان المنظمات الإرهابية التي دخلت الأرض اليمنية مع تحالف العدوان السعودي، سوف تبقى ولو عبر خلايا نائمة تُهدد أمن المحافظات الجنوبية. ويتساءل مراقبون عن العلاقة بين السعودية والإمارات التي ارتقت منذ أشهر الى مستوى تحالف على حساب ما كان يُعرف بـ "مجلس التعاون الخليجي"، هذه العلاقة هي اليوم بأوجّ عزّها نتيجة اعتكاف رئيس دولة الإمارات خليفة بن زايد آل نهيان عن ممارسة أعماله بعد الجلطة التي تعرَّض لها عام ٢٠١٤، وولي العهد محمد بن زايد هو الذي يقوم فعلياً بمهام حاكمية أبو ظبي والرئاسة الإتحادية للإمارات، وعلاقته الوطيدة بولي العهد السعودي محمد بن سلمان تُرسِي حالياً تفاهمات لمصلحة السعودية، لكن متى تعارضت المصالح الخارجية للبلدين، أو حصول تبدُّل في أيّ عرش، فإن شرارة الحرب بينهما ستبدأ من جنوب اليمن...